

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/07/09

المنطقة الحرة "بير أم كرين" ودورها في ترقية الصادرات الجزائرية: الوعود

والآفاق

(The free zone "Bir Um Grein" and its role in promoting the Algerian exports: promises and prospects)

د. إيمان بوعكاز¹، د. أميرة بحري²

1 جامعة باتنة 1 (الجزائر)، iman.bouakaz@univ-batna.dz

2 جامعة باتنة 1 (الجزائر)، amira.bahri@univ-batna.dz

المخلص:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات أصبح ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، كون أن التقلبات التي يعرفها قطاع المحروقات أصبحت تهدد استقرار الاقتصاد الوطني. ولذا تبرز المناطق الحرة كواحدة من الاستراتيجيات الهامة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث شرعت الجزائر وبالتعاون مع موريتانيا بتأسيس منطقة حرة تمكن الجزائر من تنمية الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا وإفريقيا الغربية وإحياء البعد الإفريقي في الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج.

الكلمات المفتاحية: منطقة حرة، صادرات جزائرية، انفتاح اقتصادي.

Abstract:

The promotion of exports outside hydrocarbons has become an urgent necessity facing the Algerian economy due to the instability in the hydrocarbon markets threatening the stability of the national economy. For this reason, free zones are one of the important strategies for the development of the exports outside the hydrocarbons sector. Algeria has established in cooperation with Mauritania, a free trade zone enabling Algeria to develop Algerian

*المؤلف المرسل

exports to Mauritania and West Africa and revive the African dimension and promote economic openness on Africa.

Keywords :

Free zone, Algerian exports, Economic openness

مقدمة:

تمثل المناطق الحرة ظاهرة اقتصادية تحولت إليها العديد من الدول وخاصة النامية كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي، إذ يعرف العالم منذ منتصف القرن الماضي وتيرة متسارعة في نمو المناطق الحرة من حيث عددها وأنواعها، وقد ظهر هذا جليا في الدول النامية والتي تحرص على إنشاء مناطق حرة بهدف دفع وتيرة التنمية الاقتصادية، استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وترقية صادراتها، فالمناطق الحرة تشتمل على العديد من الخصائص والمميزات التي يمكن توظيفها لتحقيق من أجل استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

والجزائر واحدة من الدول التي وضعت استراتيجية جديدة لترقية صادراتها اعتمادا على المناطق الحرة حيث شرعت الجزائر وبالتعاون مع موريتانيا في انشاء منطقة حرة تمكن الجزائر من تنمية الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا وإفريقيا الغربية.

إشكالية البحث:

في ظل الوضع الاقتصادي الحالي والتميز بسيطرة الصادرات من المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، ونتيجة لما يتميز به هذا النوع من الصادرات من لا استقرار، تبرز ضرورة البحث عن أساليب جديدة لترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية منطقة التبادل الحرة "بير أم كرين" في ترقية الصادرات الجزائرية؟

الهدف من البحث:

الهدف من هذا البحث هو دراسة الخصائص والمميزات التي تتمتع بها المناطق الحرة من حيث علاقتها بترقية الصادرات وابرار تحديات انجاح المنطقة الحرة -بير أم كرين-، وكذا بيان مدى إمكانية الاستفادة منها لتصدير المنتجات الجزائرية.

هيكل البحث:

قصد الإحاطة بمختلف عناصر البحث، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين هما:

1- مفهوم المناطق الحرة ومتطلبات نجاحها؛

2- المناطق الحرة كوسيلة لتعزيز الصادرات الجزائرية.

1- مفهوم المناطق الحرة ومتطلبات نجاحها

عرف مصطلح المناطق الحرة تطورا سريعا منذ ظهوره كما تعددت الصياغات التي تعبر عن مفهوم المنطقة الحرة نتيجة لتعدد أهداف تبني هذه المناطق، فمنها التجارية، الصناعية والخدماتية... إلا أنها تنتهي جميعا عند الغايات نفسها، فهي من بين الآليات الاقتصادية العالمية والتي تساعد على تنمية حجم المبادلات التجارية بين الدول بفضل المزايا التي تقدمها هذه المناطق في تحرير وفك العراقيل على حرية تدفق السلع والخدمات وعلى خلق ديناميكية واسعة لانتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه المناطق.

1-1 تعريف المناطق الحرة:

تعددت الصياغات التي تعبر عن مفهوم المناطق الحرة حيث حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي إلى الحديث، فالتعريف التقليدي يبنى على أن الهدف من المناطق الحرة هو فقط زيادة الصادرات من خلال الترويج اعتمادا على الخصائص الطبيعية (موقع المنطقة واحتكار القطاع العام لإدارتها وتشغيلها، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر محددة بمستوى منخفض من الضرائب).

ومن بين التعاريف المقترحة من هذا المنظور أن المنطقة الحرة "منطقة محددة بسياج أو جدار ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج يتم فيها منح مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات"⁽¹⁾.

بينما يتعدى المفهوم الجديد للمناطق الحرة لكون الهدف منها هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات معينة كاستيعاب العمالة أو كثافة رأس المال أو صناعات عالية التكنولوجيا واحداث الترابط بين المناطق الحرة والسوق المحلي من خلال التكامل الاقتصادي وإتاحة استخدامات متنوعة للمناطق الحرة. كما ظهر تعبير جديد للمناطق الحرة وهو قدرتها على خلق بيئة أعمال صديقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

ومن بين التعاريف المقترحة من هذه الزاوية: " أن المنطقة الحرة قطعة محددة من الأرض الوطنية معزولة بأسوار تكون قريبة من الموانئ أو المطارات أو التقاء الطرق أو المنافذ الحدودية ولا تخضع لقوانين البلد، إذ لها قوانينها وأنظمتها الخاصة التي تسهل لها ممارسة أعمالها التي أقيمت لأجلها بكل حرية ويسر بما يسمح بدخول الواردات إليها بدون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، وتعمل هذه المزايا على استقطاب مختلف الاستثمارات المحلية الأجنبية"⁽³⁾.

انطلاقاً مما سبق، يمكن تحديد خصائص المناطق الحرة⁽⁴⁾:

- نظام جبائي مرن: إذ أن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات الممارسة داخل المنطقة، فهي تمنح الامتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الاقليمي الذي تنتمي إليه.
- الشمولية والعالمية: وهو تفتح المناطق الاقتصادية على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق دون الأخذ بعين الاعتبار جنسياتهم الأصلية.
- المساواة: كل المتعاملون الاقتصاديون سواء كانوا أجنبان أو محليين يتمتعون بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة بدون استثناء.
- غياب البيروقراطية: إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الاجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وببساطة دون تعقيدات أو مشاكل متعلقة بنوعية التسيير .

1-2 التطور التاريخي للمناطق الحرة:

إن فكرة المناطق الحرة هي فكرة قديمة فأول منطقة حرة في التاريخ العالمي وجدت بالجزيرة اليونانية Délos في بحر Egée منذ حوالي 2000 سنة وضعت لتخص بنظام

خاص يتمثل في تبسيط القوانين وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم لتصبح هذه المنطقة مركزا مشهورا للتجارة العالمية. ليستخدم بعد ذلك الرومان فكرة المناطق الحرة حيث تم استخدام الإعفاءات الجمركية لخلق حوافز ومميزات لتسهيل حركة التجارة. وقد تطور مفهوم المناطق الحرة عبر الزمن فبعد أن كانت تقام على مساحات صغيرة من الموانئ أو على الحدود، اتسعت مساحتها وأصبحت تشمل مدنا بأكملها، كما أنشئت بعض المناطق الحرة داخل الدولة نفسها، فبعد أن كان الهدف من إنشائها في أول الأمر التخزين فقط، وتنشيط التجارة العابرة تطورت للقيام ببعض العمليات الصناعية البسيطة لتتطور إلى إقامة الصناعات الثقيلة⁽⁵⁾.

وخلال منتصف القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر (الحقبة التي ساد فيها الفكر التجاري) نشأ في العديد من الدول الأوروبية ما يسمى بدول المدينة Citystate وبها موانئ حرة لتسهيل حركة السلع وتخزينها وتداولها بدون ضرائب جمركية، وعلى الرغم من تطبيق سياسة الحماية في مختلف الدول الأوروبية فلم يخضع العديد من موانئها لتنظيمات التجارة الخارجية مثل " فينيسا ومرسيليا وهامبورج وبريمن". وقد أخذت المناطق الحرة تنمو وتنتشر عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطى وإبان الثورة الصناعية وهو الأمر الذي أدى إلى بعث مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات، فأقامت إنجلترا منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة 1704، وفي مالطا والزنجي بار سنة 1832 وهونغ كونج سنة 1841. وخلال القرن التاسع عشر تم إنشاء عدد المناطق الحرة في أوروبا بحيث أحدثت السلطات الألمانية والإيطالية والدنماركية وغيرها مناطق حرة في الموانئ البحرية لها من هامبورغ سنة 1888، تريستا ونابولي سنة 1896، غير أنه في القرن العشرين أهملت الدول الأوروبية خاصة بعد الحرب العالمية المناطق الاقتصادية الحرة.

أما في باقي دول العلم فقد انكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا سنة 1930 إبان أزمة الكساد العالمي لتعود وتنشط بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الخمسينيات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصرًا على النشاط التجاري إلى أن أنشئت أول منطقة حرة في العصر الحديث سنة 1959 في مطار شانون الدولي بإيرلندا، وقد وصل عدد العاملون بها حوالي 8000 عامل، وقد حجم الاستثمارات المقامة بها بحوالي 3 مليون جنيه استرليني، و5 مليون جنيه استرليني سنويا.

وقد تطورت أهمية وأنشطة المناطق الحرة وفقا للتطورات الاقتصادية والتجارية والدولية نتيجة للتطور السريع لوسائل النقل والاتصالات ومتطلبات الصناعة ومحاولات تخفيض التكاليف، وفتح الأسواق الخارجية للصادرات ومن ثم استحداث مناطق متخصصة كالمناطق الحرة للتكنولوجيا المعروفة بمدينة دبي للأنترنيت التي تعد أول منطقة حرة في العالم للأعمال الالكترونية وكذا المناطق الحرة الإعلامية كتلك المتواجدة بمصر والأردن أو المناطق الحرة ذات الأنشطة النوعية التخصصية أو مناطق السلع الواحدة كالمناطق الحرة لتجارة البن بزيمبابوي، منطقة المجوهرات في تيلاند، المنطقة الحرة بالنيجر للغاز والنفط (6).

كما تزايد عدد المناطق الحرة وبأشكال متعددة وأهداف مختلفة كفكرة للتوسع الاقتصادي بدون أية قيود، وقد اتسعت المناطق الحرة في مختلف أنحاء ليبلغ عددها سنة 2008 ما يقدر بـ 1735 منطقة، موزعة على 133 بلد.

1-3 أنواع المناطق الحرة (7):

يمكن تصنيف المناطق الحرة لثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الممارس بها وحسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشائها.

1-3-1 حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها: وتنقسم إلى:

أ. المناطق الحرة العامة: تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطاتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

ب. المناطق الحرة الخاصة: هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد، وتهدف إلى إقامة مشروع ذو أغراض محددة، ويتم تحديد قوانين خاصة لهذا المشروع.

1-3-2 حسب نوعية النشاط الممارس فيها:

أ. المناطق الحرة التجارية: يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها، وقد تجرى عليها بعض العمليات البسيطة المرخص بها والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتغليف...

ب. المناطق الحرة الصناعية: المنطقة الحرة الصناعية عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة لمناطق حرة صناعية لتصدير، مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل.

ج. مناطق الخدمات الحرة: وتضم مناطق حرة مالية ومناطق جبائية.

- المناطق الحرة المالية: ينشط في هذا النوع من المناطق مختلف البنوك ومؤسسات التأمين على اختلاف أنواعها مما يمكنها من ممارسة نشاطها بكل حرية.

- المناطق الجبائية: وهي عبارة عن بلدان أو إقليم تمنح لأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاصا مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من الضرائب المفروضة في

بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزاً من بلدانهم لاسيما فيما يخص الضريبة على المداخل، ولذا تعرف هذه المناطق الحرة بالجنات الضريبية.

د. المناطق السياحية: وتتألف من محلات خارج الضرائب وتتمركز بالمطارات، وتميل هذه المناطق عموماً لتسهيل بيع التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السياح.

1-3-3 حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها: وتنقسم إلى قسمين:

أ. المناطق الحرة الوطنية: وهي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.
ب. المناطق الحرة الدولية (المشتركة): وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وتعمل ضمن قوانين المنطقة الحرة. ويقام هذا النوع إما في مناطق حدودية أو في أي جزء من أراضي الدول المشاركة فيها.

1-4 مقومات إنشاء المناطق الحرة وأهميتها الاقتصادية:

إن إنجاح المنطقة الحرة يتطلب توفير العديد من المقومات والتي من شأنها أن تتفاعل فيها لتحقيق المناخ الجيد لاستقبال الاستثمارات الأجنبية أو المحلية وتوفير مختلف الإمكانيات المادية والمعنوية لاستقطاب مختلف الاستثمارات المحلية والأجنبية.

1-4-1 مقومات إنشاء المناطق الحرة:

لابد من توفر مجموعة من المقومات في أي منطقة حرة حتى تساعد على إنجاز

وتحقيق الأهداف المرجوة، ومن بين هذه المقومات:

أ. المقومات السياسية والأمنية⁽⁸⁾: إن استحداث أي منطقة حرة هو قرار سياسي قبل أن يكون قراراً اقتصادياً أو تشريعياً، حيث يتطلب التوافق في المصالح والسياسات. أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات المتعددة الجنسيات والمنطقة الحرة المزمع إنشاؤها، إذ أن توفر المناخ السياسي والأمني في الدولة المضيفة والعلاقات الوطيدة بين دول الجوار من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة.

ب. المقومات التشريعية⁽⁹⁾: تتمثل في الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، إضافة للثبات النسبي فيها ووضوحها وتوفر نظم قضائية تحمي سلطة القانون وأطر تشريعية تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو

الخاص، وتحد من الفساد الإداري وتعزز روح المنافسة والانفتاح وإقامة نظام رقابي يتسم بالشفافية والفعالية والعدالة.

جـ. المقومات الاقتصادية⁽¹⁰⁾: وتتضمن توفر بيئة مستقرة اقتصاديا ومحررة من التدخلات الحكومية بمعدل نمو اقتصادي جيد ونظام مالي فاعل يتوفر على إشراف وضوابط عمل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى والالتزام بحسن التنظيم والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا لمعايير الدولة، وتوفر عوامل إنتاج رخيصة بما يسمح بتخفيض تكاليف النقل.

إن توفر كل هذه العناصر يمثل بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق الحرة.

د. المقومات البشرية⁽¹¹⁾: وتتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة بالشركات الأجنبية التي تنشط في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تقويم العمل وهما المهارة-البراعة والمرونة من أجل سرعة الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة.

1-4-2 الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة:

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أن الدولة لا تستطيع أن تنشط بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة، وعليه تحقق المناطق الحرة العديد من المكتسبات الاقتصادية من خلال⁽¹²⁾:

- تنمية المبادلات التجارية بشكل عام، إذ تؤدي فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات بدون خضوعها لأية قيود جمركية وكمية إضافة إلى مرونة الإجراءات المتبعة لتخفيض الكلفة على التجار والمستثمرين إلى زيادة قدراتهم التنافسية؛
- المساهمة في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام بها المنطقة الحرة نظرا للتأثير الإيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة؛

- تحقيق التكامل الصناعي من خلال إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أخرى أو خارج المناطق الحرة إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع

واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية؛

- استغلال الموارد الطبيعية (المواد الأولية) فبدلا من تصدير هذه الموارد والمواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جدا فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحصيل لهذه المواد مما يضيف قيمة لها تؤدي إلى رفع أسعارها وتحقيق فوائض مالية تحسن من وضع الموازين التجارية للبلدان المشتركة في إقامة المناطق الحرة؛

- توفر صيغة المناطق الحرة المشتركة الفرصة للمستثمرين في الدول المعنية من الاشتراك في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات كون أن تشارك الإنتاج يحقق ميزة تراكمية.

ونتيجة لهذه المزايا الاقتصادية المتعددة تعرف المناطق الحرة عبر العالم توسعا ملحوظا على اختلاف أشكالها والتي تمثل ضرورة ملحة لإعادة تكييف الاقتصاديات النامية وأحد السمات المميزة لاقتصاديات القرن الواحد والعشرين.

2- المناطق الحرة كوسيلة لتعزيز الصادرات الجزائرية:

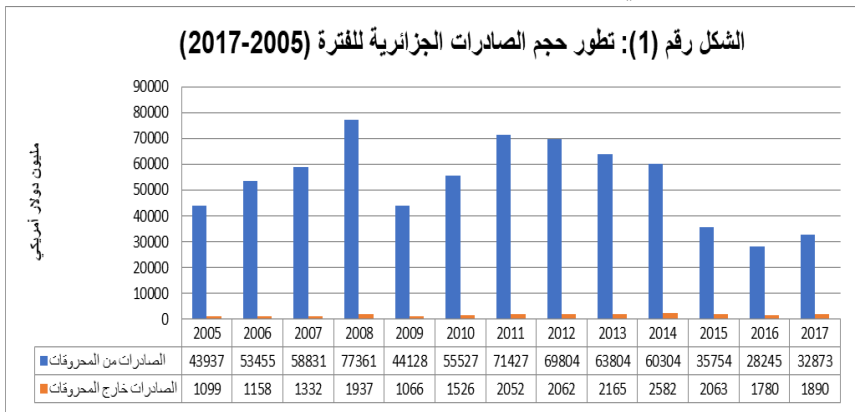
يمثل التصدير قدرة البلد أو المؤسسة على تسويق المنتجات لخارج حدودها الجغرافية، وهذا بغرض تحقيق أهداف من أرباح وقيمة مضافة ونمو اقتصادي داخلي وخلق فرص عمل والاحتكاك باقتصاديات الدول من أجل الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والطرق التسييرية الحديثة. ويعتبر التوجه التصديري أولوية هامة وخيارا اقتصاديا تنمويا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء كما أنه يمثل قاطرة للنمو الاقتصادي وذلك في ظل الافتراض الضمني بأن انتعاش الصادرات يحقق تشغيلًا للطاقات الانتاجية، ويسمح بتبني تكنولوجيا رفيعة المستوى فضلا عن مصادر هامة للعملة الصعبة.

والجزائر من بين الدول النامية الساعية للتحويل نحو الاقتصاد الحر، ولكن لم تواكب هذه المرحلة الانتقالية بشكل فعال كون أن مداخلها تعتمد على مصدر أساسي وحيد وهو

الجباية البترولية. ومن هنا تبرز المناطق الحرة كاستراتيجية ناجعة من أجل بناء اقتصاد متنوع ومنتج (13).

2-1 واقع قطاع الصادرات في الجزائر

تمثل المحروقات أساس الصادرات الجزائرية خلال سنة 2017 بحصة 94.54% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 16.45% مقارنة بسنة 2016. الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بـ 5.46% من القيمة الاجمالية للصادرات ما يعادل 1.89 مليار دولار والتي سجلت زيادة قدرها 5.21% مقارنة بسنة 2016.



Source: www. andi.dz, visité le : 01/12/2018.

نلاحظ من خلال الشكل البياني سيطرت الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث يعتمد التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية عليها، وبالتالي فإن إيراداتها مرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية لهذه السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها. في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) تمثل قيمة هامشية من مجموع الصادرات؛ تتكون حسب أهميتها النسبية التالية (14):

- المواد النصف مصنعة والتي تمثل حصة 3.98% من الحجم الاجمالي للصادرات، ما يعادل 1.38 مليار دولار أمريكي؛

- السلع الغذائية بحصة 1% أي بـ 348 مليون دولار أمريكي،

- المواد الخام و سلع المعدات الصناعية بحصة مطلقة بنسبة 0.21 %؛
- السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص مرتقبة بـ 0.06%.

2-2 دراسة التوزيع الجغرافي للدول المتعاملة مع الجزائر خارج المحروقات

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع اقتصادي، والهدف من ذلك معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأجنبية، وتكمن الفائدة التسويقية من دراسة النمط الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي⁽¹⁵⁾:

- التقارب الجغرافي: يتيح للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير إلى البلدان القريبة من حيث الموقع، وذلك لتحقيق وفورات في تكاليف المواد المصدرة مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة؛

- التقارب الثقافي: كالدين واللغة والعادات الاستهلاكية والأذواق والسلوك الشرائي: حيث يسمح للمؤسسات الجزائرية المصدرة بتنميط منتجاتها إلى كل الأسواق المستهدفة بدل التعديل أو التكييف المحلي الذي يثبط من قدرة المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة الاحتياجات المختلفة لكل سوق.

ولدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير يبين الجدول

أسفله أهم الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات:

الجدول 1: التوزيع الجغرافي للدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2017

النسبة المئوية	الحجم (مليون دولار)	بلد الاستيراد
15,96	5548	إيطاليا
12,92	4492	فرنسا
11,91	4142	إسبانيا
9,76	3394	و-م-أ
5,99	2082	البرازيل
5,64	1960	تركيا
5,32	1849	هولندا
4,63	1611	بريطانيا
2,64	917	البرتغال
2,57	892	بلجيكا
2,47	860	الهند
2,16	751	تونس
2	695	الصين
1,91	692	جمهورية كوريا
87,88	665	كندا
100	30550	المجموع الفرعي

Source: www. andi.dz, visité le : 01/12/2018.

نلاحظ أنه في سنة 2017 مثلت إيطاليا أكبر متعامل اقتصادي مع الجزائر خارج المحروقات، حيث تستورد ما قيمته 5548 مليون دولار بنسبة 15.96% من هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، تليها فرنسا بقيمة إجمالية تصل إلى 4492 مليون دولار، ثم المرتبة الثالثة إسبانيا بقيمة 4142 مليون دولار. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دول الحوض المتوسط وبحكم موقعها الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة

قد ساعد بشكل كبير في تطوير علاقاتها التجارية مع الجزائر، في حين يبقى التعامل مع الدول العربية أو إفريقيا الغربية ضئيلاً أو شبه منعدم عدى بعض دول الجوار كتونس والتي بلغت قيمة الصادرات إليها نحو 751 مليون دولار سنة 2017.

2-3- الإطار التحفيزي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات قامت السلطات العمومية بمجموعة من الاجراءات والتي من بينها نذكر الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية والتي تهدف إلى تنويع صادراتها المعتمدة بأكثر من 93% على المحروقات، إذ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لا تتعدى 1.6 مليار دولار، أي ما يمثل تقريباً 7% من إجمالي صادرات الجزائر. ومن بينها نذكر:

2-3-1 الإطار القانوني:

تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتمياً إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991؛

2-3-2 الإطار التأميني والتمويلي:

تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الرغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل

العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية؛ برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير.

2-3-3 الإطار المؤسسي والتنظيمي:

وتتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرمز CACQE، والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا البرنامج. وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسسية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX حيث تتمتع بصلاحيات إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدر للتكفل بانشغالات المصدرين وتمكينهم من تسهيلات⁽¹⁶⁾.

كما ستعتمد الجزائر استراتيجيات وطنية لزيادة الصادرات، بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص والتي تركز على ثلاث شركات حكومية تعمل على مراقبة المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في التصدير وهي الوكالة الجزائرية لترقية الصادرات "ألجاكس" التي تحدد دورها في مراقبة الأسواق الخارجية، وإطلاع المصدرين على جميع المستجدات والفرص المتاحة التي توفرها الجزائر، إضافة إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير

"صفاكس"، والتي سيتعدى دورها من تنظيم المعارض إلى التكفل بالمرافقة اللوجيستية، أما الجهة الثالثة فهي الهيئة الجزائرية للاعتماد "ألجيراك"، وهي الشركة التي ستتكفل بمراقبة جودة ونوعية منتجات الشركات الجزائرية الحكومية والخاصة، وتسليم شهادات المطابقة⁽¹⁷⁾.

يضاف إلى ما سبق، بروز المناطق الحرة كواحدة من الاستراتيجيات الهامة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث شرعت الجزائر وبالتعاون مع موريتانيا بتأسيس منطقة حرة تمكن الجزائر من الولوج إلى أسواق إفريقيا الغربية كما سنوضح في العنصر الموالي.

2-4 مشروع إقامة منطقة حرة جديدة في بير أم كرين شمال موريتانيا:

من أجل البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية، وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتموي بين الجارتين موريتانيا والجزائر وتوسيع ذلك التعاون لتصدير منتجاتهما نحو دول غرب إفريقيا التي تمثل أسواقا جديدة تأسست المنطقة الحرة بين موريتانيا-الجزائر شمال موريتانيا في بير أم كرين، حيث تم تحويل منطقة بير أم كرين بولاية تيرس آزور شمال موريتانيا والتي تبعد 400 كيلومتر عن الحدود الجزائرية إلى منطقة للتبادل الحر والخدمات اللوجستية للتجميع والتصدير⁽¹⁸⁾.

وتعتبر هذه المنطقة كمحفز لتشجيع وتقوية التعاون الاقتصادي والتموي بين البلدين من جهة وتعطي دفعا كبيرا لتعزيز قدرات التبادل التجاري بالإضافة إلى توسيع تصدير منتجاتها نحو دول غرب إفريقيا التي تحتوي على أكثر من 350 مليون مستهلك. إذ يتمثل الهدف الأول بالنسبة للجزائر من وراء فتح المعبر الحدودي مع موريتانيا وإنشاء المنطقة الحرة في الاستحواذ على السوق الموريتانية التي تسجل احتياجات كثيرة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والزراعية، وذلك قبل التوجه جنوباً نحو دول غرب القارة كالسنگال وغينيا بالإضافة إلى سيراليون وليبيريا وساحل العاج⁽¹⁹⁾.

2-4-1 الاجراءات المتخذة لإنجاح المنطقة الحرة وشروط نجاحها:

لإنجاح استراتيجية الجزائر الجديدة الرامية إلى تنمية الصادرات من خلال رفع مستوى التبادلات التجارية مع افريقيا الغربية، وإحياء البعد الإفريقي في الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج تم اتخاذ مجموعة من التدابير أبرزها:

أ. **الإجراءات التشريعية:** بحسب القانون المنظم للمنطقة الحرة فإنه يمكن للمقاولات ومؤسساتها الثابتة المعتمدة أن تستفيد من نظام المنطقة الحرة، وذلك بشرط أن تكون تمارس أو تخلق أنشطة مؤهلة داخل المنطقة الحرة، أو إذا كانت تخلق أنشطة ذات أولوية داخل المنطقة مع اشتراط التسجيل لدى السلطة وفقا لشروط يحددها القانون . وتسجل المقاولات وفقا لشروط أهمها أن تكون تقيم نشاطا مصنفا كمشاط مؤهل داخل المنطقة الحرة، وتخصيص الأولوية للتشغيل الدائم عند تساوي الكفاءات، الإدلاء بإفادات الانتظام تجاه الإدارات الوطنية بالنسبة للمقاولات الموريتانية القائمة.

وحسب القانون المنشأ للمنطقة الحرة فإنه يستفيد من المنطقة الحرة المطورون والفاعلون والمقاولات المعتمدة من نظام خاص مكون من نظام صرف اجتماعي وضريبي خاص ومن النفاذ إلى الشباك الموحد، وتعتبر المزايا التي يمنحها القانون الحالي حصرية وغير قابلة لتضاف إلى مزايا أخرى تنص عليها أحكام تشريعية أخرى فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار . ولا يمكن للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمارسون نشاطا داخل المنطقة الحرة ولم يستفيدوا من تسجيل أو اعتماد برسم نظام المنطقة الحرة الاستفادة من نظام المنطقة الحرة ويبقون خاضعين لمساطر القانون العام في المجال الاجتماعي والضريبي ونظام الصرف. كما يشكل كامل أراضي المنطقة الحرة إقليما جمركيا خاصا منفصلا عن الإقليم الجمركي الوطني، حيث تعتبر البضائع التي تدخل إليه كما لو كانت خارج الإقليم الجمركي الوطني بالنظر إلى الحقوق والرسوم على الاستيراد والتصدير مع مراعاة القانون الداخلي.

ب. **فتح أول معبر حدودي -الشهيد مصطفى بن بولعيد- بين الجزائر وموريتانيا:** تم فتح أول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا منذ استقلال البلدين بين مدينتي "تندوف" الجزائرية و"الزويرات" الموريتانية، والذي كلف الجزائر قرابة 8 ملايين دولار. ويتكون هذا

الأخير من 49 وحدةً من البناء الجاهز، تضم 46 مكتبًا مخصصًا للقيام بجميع إجراءات الدخول والخروج من الجزائر وموريتانيا، بالإضافة إلى 4 مواقف للسيارات ومرافق مخصصة للراحة.

ويمثل هذا المعبر الحدودي بوابة حقيقية على موريتانيا التي تعد بوابة إلى دول جنوب غرب إفريقيا على غرار السينغال كوت ديفوار وغانا التي تحقق نسب نمو هي الأعلى إفريقيا وهو ما سيشجع انتشارا آخر للمنتجات الجزائرية.

ج. إنشاء شركة LOGAM لتسيير المنطقة الحرة: إن هذه المنطقة الحرة الجديدة ستدار بالشراكة بين بين القطبين التجاريين مجمع غلوبال غروب الجزائري ومجمع HB بوشرايا الموريتاني، كما تم إنشاء شركة جزائرية موريتانية لإدارة المنطقة الحرة أطلق عليها LOGAM مقرها ببيروم كرين، وتسمح هذه المؤسسة بتقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال تسهيل نقل المنتوجات الجزائرية إلى الأراضي الموريتانية وكذا بلدان غرب إفريقيا وتخزينها بالإضافة إلى توزيعها كسيارات "كيا الجزائر" بالإضافة إلى المواد الغذائية، الأجهزة الكهرومنزلية، الخضار والفواكه...

د. التعريف بالمنتجات الجزائرية في السوق الموريتانية⁽²⁰⁾: بغرض التعريف بالمنتجات الجزائرية للمستهلك الموريتاني تم إقامة معرض خاص بالمنتجات الجزائرية مكون من رجال الأعمال وممثلي الشركات الجزائرية بنواكشوط بدولة موريتانيا، وقد تشارك في هذا المعرض حوالي 170 شركة من مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. وجرت فعاليات هذه التظاهرة في الفترة الممتدة من 23 إلى 29 أكتوبر 2018، بقصر المعارض القديم بوسط مدينة نواكشوط، وقد لاقت المنتجات الجزائرية استحسانا كبيرا من طرف المستهلكين الموريتانيين.

2-4-2 المنتجات المتوقعة تصديرها:

من المنتظر أن يتم عدد من المنتجات الجزائرية عبر المعبر الحدودي للمنطقة الحرة

ببر أم كرين بهدف الولوج للسوق الموريتانية، ومن بين هذه المنتجات:

أ. المنتجات الغذائية: ستعرف المنتجات الجزائرية للصناعات الغذائية ولوجا أكبر إلى الأراضي الموريتانية، حيث تتواجد عدة علامات في هذه السوق من خلال صادرات

محتشمة بسبب صعوبة إيصالها إلى هناك سواء عبر البحر مروراً بإسبانيا أو عبر الطائرة، على غرار منتجات "سيم" و"عمر بن عمر" وغيرهما، إضافة للعصائر والمشروبات الغازية. وعليه فإن افتتاح المعبر الحدودي سيزيد من حجم المبادلات بالنظر إلى سهولة الإجراءات التي ستؤدي إلى تصدير بري مباشر ومنخفض التكاليف.

ب. الهواتف الذكية والمنتجات الكهرومنزلية: ستتمكن عدة شركات من تصدير منتجاتها كشركة كوندور إلكترونيك والتي ستصدر الهواتف الذكية أو المنتجات الكهرومنزلية مباشرة عبر المعبر الحدودي، إضافة إلى مجموعة من الصادرات الإلكترونية والكهرومنزلية لشركات جزائرية أخرى سواء عمومية ك" إيني" أم خاصة ك" إيريس" و"براند" وغيرها.

ج. المنتجات الفلاحية: سيتم تصدير مختلف المنتجات الفلاحية من خضر وفواكه وخاصة التي يتم إنتاجها في حقول الجنوب الكبير.

د. مادة الإسمنت: ستتمكن بعض المؤسسات المختصة في إنتاج الاسمنت من تصدير الفائض عن السوق الجزائري ومن بينها شركة اسمنت خاصة في بولاية أدرار وبعض مصانع الإسمنت ببسكرة ويشار يمكنها التصدير عبر هذا المنفذ الحدودي. ويجدر بنا الذكر أنه قد انطلقت أول عملية تصدير برا للمواد الجزائرية في ديسمبر 2018 من خلال 24 شاحنة بحمولة قدرها 400 طن، متكونة من (21):

- 220 طن من المنتجات الزراعية؛
- 40 طن من الأجهزة الكهرومنزلية؛
- 120 طن من المنتجات الغذائية؛
- 20 طن من المنتجات الصحية.

2-4-3 شروط إنجاز المنطقة الحرة:

لا بد من توفر مجموعة من الشروط لضمان نجاح المنطقة الحرة، ويمكن حصر هذه الشروط في (22):

أ. شروط متعلقة بتهيئة المنطقة الحرة: لا يمكن للمنطقة الحرة الجديدة أن تنجح إلا إذا كان الوسط ملائماً من حيث أسعار الصرف، وقوانين الملكية الخاصة، وقوانين

الاستثمار، والنظم المتعلقة بسوق العمل، ومردودية الرأسمال البشري، وتوفير الأمن، واستقلال وصرامة القضاء.

كما يجب أن تكون تكاليف المكالمات والماء والكهرباء منخفضة على الأقل في السنوات الأولى لقيام أية منشأة صناعية أو استثمارية من أجل تشجيعها على البقاء وتشجيع مثيراتها على الاستثمار في المنطقة. كما يجب على منطقة بير أم كرين أن توفر بنى تحتية جيدة ومقنعة ومنافسة في ميادين الطرق والاتصالات وشبكة المياه والنقل العمومي والمستشفيات والمدارس... مما قد يكلف الدولة والبلدية تكاليف قد تعجز عن تحملها.

ب. شروط تتعلق بتهيئة الطريق نحو المنطقة الحرة: تتميز الطريق نحو المنطقة الحرة عبر المعبر الحدودي الجديد الشهيد مصطفى بن بولعيد بتضاريس طبيعية وعرة، تصعب من عملية نقل القوافل التجارية بين البلدين، إذ يستدعي المرور عبر هذا الطريق استعمال مرشد خاص يحدد معالمه في حال اشتداد الزوابع الرملية بحيث يفتقر إلى العديد من الإشارات المرورية والضوئية. كما يحتاج هذا الطريق إلى العديد من المرافق ذات الأهمية البالغة للمسافرين، على غرار محطات التزويد بالوقود ومحطات الراحة، أين تعد مصادر الحصول على المياه والأكل عبره نادرة جدا ما يلزم المتعاملين بجلب احتياجاتهم من الوقود والمؤونة من الجزائر.

النتائج والتوصيات:

لقد أصبحت قضية ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وما ينجم من أزمات جراء الاعتماد على مورد إيرادي واحد، ولذا برزت المناطق الحرة كواحدة من الاستراتيجيات الهامة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ومن خلال دراستنا للاستراتيجية الجزائرية الجديدة والهادفة إلى الرفع من مستوى المبادلات التجارية مع افريقيا الغربية من خلال تأسيس المنطقة الحرة بين موريتانيا- الجزائر شمال موريتانيا في بير أم كرين، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تمثل منطقة التبادل الحرة بير أم كرين محفزا لتقوية التعاون الاقتصادي والتنموي بين الجزائر وموريتانيا؛

- تعطي هذه المنطقة الحرة منفذا لاستحواذ الصادرات الجزائرية على السوق الموريتاني؛
 - تمثل المنطقة الحرة بير أم كرين منطقة استراتيجية لتصدير المنتوجات الجزائرية نحو دول غرب إفريقيا، والتوسع فيما بعد جنوباً نحو دول غرب القارة كالسنغال وغينيا بالإضافة الى سيراليون وليبيريا وساحل العاج.
 - وحتى تحقق هذه الاستراتيجية الجديدة الأهداف المتوخاة منها نقتراح ما يلي:
 - ضرورة التعريف أكثر بالمنتوجات الجزائرية في الغرب الإفريقي من خلال إقامة عدد أكبر من المعارض التجارية؛
 - تهيئة الطريق بين البلدين لتسهيل تنقل الشاحنات والبضائع، وإضافة عدد أكبر من مراكز الراحة؛
 - توفير وسائل النقل المناسبة وبالعدد اللازم خصوصا للمواد سريعة التلف (كالمنتوجات الفلاحية) وذلك من الأراضي الجزائرية نحو الموريتانية؛
 - تأهيل منطقة بير أم كرين بمختلف البنى التحتية والوسائل التكنولوجية المناسبة؛
 - إعادة التفاوض بين الجانبين الموريتاني والجزائري لتخفيض معدلات الرسوم الجمركية، وتقديم امتيازات وتسهيلات جبائية حتى تتمتع المنتوجات الجزائرية بتنافسية أكبر.
- المراجع:**

- (1) مناهل مصطفى عبد الحميد، الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الإشارة الى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 46، بغداد 2007، ص 28.
- (2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المناطق الحرة العربية، أهدافها وهيكلها القانونية، التسهيلات والحوافز والمشاكل والمعوقات وتقويم لتجربة الأردن، عمان، 1987، ص 5.
- (3) حميد شاشوة، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير، في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق

- الحرّة، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 30.
- (4) منور أوسرير، المناطق الحرّة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 108.
- (5) صلاح زين الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرّة، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 2.
- (6) محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرّة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 4-5.
- (7) فطيمة لبعل، المناطق العربية الحرّة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: المنطقتان الحرّة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2012، ص 55-59.
- (8) محمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرّة، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 3.
- (9) منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرّة- مشروع بلارة-، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص 45.
- (10) لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص 63.
- (11) المرجع نفسه.
- (12) عاشور مزريق، دور المناطق الحرّة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية - تجارب مختارة، ورقة بحثية مقدّمة في

- الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013، 2014، ص 6.
- (13) حميد شاشوة، مرجع سابق، ص 185.
- (14) <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>، visité le: 15/12/2018
- (15) محمد براق، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسوق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص ص 130-131.
- (16) نراهن على تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات، مرجع الكتروني، <http://www.radioalgerie.dz>، متوفر على الموقع، تاريخ الزيارة: 2018/01/12.
- (17) <https://al-ain.com/article/algeria-mauritania-export>، visité le: 15/12/2018.
- (18) وكالة الأنباء الجزائرية، موقع إلكتروني، <http://www.aps.dz/ar/economie/61643-2018-10-23-11-36-11>، تاريخ الزيارة: 2018/12/10.
- (19) <http://www.kiffainfo.net/article22731>، visité le: 18/12/2018.
- (20) - وكالة الأنباء الجزائرية، <http://www.aps.dz/ar/economie/61612-2018-10-22-18-26-30>، تاريخ الزيارة: 2018/12/20.
- (21) نفس المرجع.
- (22) وكالة الأنباء الجزائرية، <http://www.aps.dz/ar/economie/61637-2018-10-23-11-36-11>، تاريخ الزيارة: 2018/12/18.